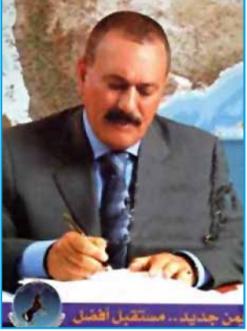


التعديلات:

إصلاحات سياسية وبرامج انتخابية في مرمى تضليل أحزاب المشترك

التعديلات في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية



تركز أحزاب المشترك في حملتها التضليلية ضد مشروع التعديلات الدستورية على الفقرة المتعلقة بتخفيض فترة الرئاسة من ٧ سنوات إلى ٥ سنوات تحت عناوين (تصغير العداد) وذلك لإثارة وسائل الإعلام الخارجية. وتستهدف التعديلات الدستورية تطوير السلطة التشريعية باعتماد نظام المجلسين وإنشاء غرفة ثانية في السلطة التشريعية وتخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في مجلس النواب واعتماد نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، ويذكر أن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي نال بموجبه ثقة الأغلبية في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ٢٠٠٦م تضمن (إجراء بعض التعديلات الدستورية الضرورية بهدف المزيد من تعزيز النهج الديمقراطي التعددي في بلادنا؛ ومنها تحديد مدة رئيس الجمهورية بـ ٥ سنوات بدلا من ٧ سنوات، وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين)..

وجاء في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية (تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يمكنها من الفوز بنصيب أكبر في المقاعد البرلمانية والمحلية. وزيادة نصيب المرأة في شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والعمل على إنجاز التشريعات القانونية الكفيلة بحماية المرأة من كافة أشكال التعسف والاستغلال والتمييز وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئ حقوق الإنسان) بالإضافة إلى (تطوير النظام الانتخابي عبر ضمان دورية ونزاهة الانتخابات العامة وكفالة شفافية كافة مراحلها).

منذ إقرار مجلس النواب للتعديلات القانونية على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء أواخر ديسمبر الماضي، وإحالة مجلس النواب

مطلع يناير الجاري لمشروع تعديلات دستورية -تستهدف تطوير السلطة التشريعية والحكم المحلي وتعزيز مشاركة المرأة- إلى لجنة مختصة لدراستها ومناقشتها بعد شهرين، والمعارضة اليمينية تحالف أحزاب اللقاء المشترك تشن حملة تضليل وتشويش غير مسبوقة على وسائل الإعلام العربية والخارجية والمتابعين والمهتمين بالشأن الديمقراطي وسفراء الدول الشقيقة والصديقة بشأن ما تعتبره تفرد المؤتمر الشعبي العام وأغلبه البرلمانية بإقرار تعديلات قانون الانتخابات، وهو ما تدعي تلك الأحزاب بأنه انقلاب على ما تسميها الشرعية التوافقية.

جميل الجعدي

يقاف عن العمل لمن ينفق على الدعاية الانتخابية من المال العام

شددت التعديلات العقوبات على تسخير المال العام والوظيفة العامة والإعلام الرسمي لمصلحة حزب أو تنظيم سياسي معين أو مرشح لأية انتخابات عامة، حيث حددت عقوبة الإيقاف عن العمل والإحالة للمساءلة الإدارية أو القضائية لكل من ثبت استخدامهما الانفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من ميزانية الوزارات أو المؤسسات أو الشركات أو الهيئات العامة، وكل من يستخدم المرافق العامة والمساجد ودور العبادة للدعاية الانتخابية مع أو ضد أي حزب أو مرشح أثناء الحملات الانتخابية، ومنحت التعديلات للجنة العليا للانتخابات حق الاستبدال للمحافظين ومسؤولي الأمن ومديري المديرية لمن يثبت مشاركته بشكل مباشر أو غير مباشر في العمل لصالح أو ضد أي حزب أو مرشح.



اعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية بعد (10) أيام من الاقتراع

في نقطة ثالثة كانت محل خلاف بين المؤتمر والمشارك جاء في التعديلات أن إعلان النتائج من اللجنة الأصلية يعد إعلاناً نهائياً للمرشح لعضوية مجلس النواب أو المجالس المحلية في حين لا تعلن النتائج النهائية في الانتخابات الرئاسية أو الاستفتاء إلا من قبل اللجنة العليا، موضحة في فقرة تالية (على أن يتم الإعلان النهائي عن النتائج خلال موعد أقصاه ١٠ أيام من انتهاء عملية الاقتراع)، ما يعني أن نتائج أي انتخابات رئاسية قادمة سوف لن يعلن عنها إلا بعد ١٠ أيام من عملية الاقتراع وذلك استجابة لمطالب أحزاب المشترك، وتضمنت التعديلات ٧ ضوابط على أبناء القوات المسلحة والأمن والذي تستعين بهم اللجنة العليا للانتخابات لحفظ الأمن، وتعرض للعقوبات عند مخالفتها.



الغاء مكان العمل كموطن انتخابي

تضمنت التعديلات على قانون الانتخابات أكثر من ٣٠ مادة تم التوافق عليها بين المؤتمر والمشارك خلال محطات الحوار المتعاقبة منذ أواخر العام ٢٠٠٦م وبعد نقاشات سياسية وقانونية وفنية لمختصين من الطرفين كللت بالتصويت عليها في أغسطس من العام ٢٠٠٨م حينما تعذر على أحزاب المشترك الاتفاق فيما بينهما على أسماء ممثليهم في لجنة الانتخابات ليتعذر تبعا لذلك التصويت النهائي حينها على التعديلات وأسماء أعضاء اللجنة الجدد.

واستجابة لمطالب المشترك انحصر الموطن الانتخابي في التعديلات المقررة على موطنين فقط هما (مكان الإقامة الدائم ومقر العائلة الأصلي)، لاغية بذلك (مكان العمل) كموطن انتخابي ثالث (قبل التعديلات).. وأوكلت التعديلات عملية فرز الأصوات إلى لجان إدارة الاقتراع على أن تقوم بذلك في نفس مقرها بحضور المرشحين أو مندوبيهم وفقا لإجراءات حددتها في (٦) بنود تفصيلية.



وفي اتفاق المبادئ 2006م

وثيقة «اتفاق المبادئ» الموقعة بين الاحزاب السياسية بالعاصمة صنعاء صباح الاحد (٢٢ جمادى الاولى ١٤٢٧ هـ الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٦م) تضمنت هي الاخرى اتفاقا على اجراء اصلاحات وتعديلات قانونية جاء منها (إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بحيث تتكون بكامل أعضائها من قضاة مشهود لهم

اسم ممثل الحزب	صفته	توقيعه
أ. عبدالقادر باجمال	الأمين العام	
أ. عبدالوهاب الأنسي	الأمين العام	
د. ياسين سعيد نعمان	الأمين العام	
أ. سلطان العواتي	الأمين العام	
د. عبدالوهاب محمود	الأمين العام	

بالكفاءة والنزاهة والحيادية، ويتفق على طريقة ترشيحهم واختيارهم، ولا تقل درجاتهم عن قاضي محكمة استئناف..).

التعديلات في قضايا وضوابط الحوار 2007م

وكانت اتفاقية قضايا وضوابط الحوار، الموقعة بين المؤتمر والمشارك في (١٦) من يونيو ٢٠٠٧م أكدت اتفاق أطراف الحوار على ان يبدأ حوارهم في مرحلته الأولى بالقضايا التالية:

١- ما تم الاتفاق عليه في وثيقة اتفاق المبادئ بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الموقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م.

٢- توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي الواردة في تقريره عن الرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية، والذي تم التوقيع عليها من قبل أطراف الحوار.

وفي موضوع الإصلاحات الدستورية أوضحت الوثيقة ان قضايا الحوار تشمل (تطوير العمل البرلماني من خلال نظام الغرفتين) و(النظام الانتخابي) بالإضافة إلى (تطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات رؤساء المجالس والتقسيم الإداري)..



احتجاج المشترك على تنفيذ مطالبها..!

بالرغم من وضع المشترك لـ (٨٥٪) من التعديلات على قانون الانتخابات -وفقا لرئيس اللجنة الدستورية بالبرلمان علي ابوحليقة- ومطالبتهم إلى ما قبل اقرارها بـ (اصلاح النظام الانتخابي) كشعار ساري رفته أحزاب اللقاء المشترك (كمدخل للإصلاح السياسي والاقتصادي والتغيير) وانسجاما مع توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي المراقبة للانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م، إلا أن اقرار التعديلات أثار حنق وغضب أحزاب اللقاء المشترك وسارع عدد من أعضائها

في البرلمان لتنفيذ اغتصامات أمام البرلمان احتجاجا على التصويت النهائي على التعديلات وتشكيل لجنة عليا للانتخابات جاءت هي الأخرى بناء على مطالبهم.



نصرته: احزاب المشترك تمارس التضليل على قواعدها



غير بعيد عن تضليل المشترك.. يرى نقيب الصحفيين اليميني السابق نصر طه مصطفى ان احزاب المشترك تخشى من حقيقة كشف الشارع لوزنها وحجمها الحقيقي في الانتخابات لكنها لا تقول ذلك علنا حتى لا ينصرف عنها الكثير من قواعدها (الذين تمارس عليهم التضليل، وتوحي لهم أنها على أبواب النصر، وأن ما يحول دونه هو التزوير وغير ذلك من المبررات الواهية).

مشيرا الى مقابلتها عروض المؤتمر بعد تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة (تشدد في مواقفها بطريقة مؤسفة وعودتها لأحادية مليئة بالتضليل والمغالطات المؤسفة) من نوع (أن الإجراءات التي قامت بها كتلة المؤتمر في التصويت على قانون الانتخابات وانتخاب اللجنة العليا غير دستورية وغير قانونية) دونما تحديد لـ (ماهي المواد الدستورية والقانونية التي خالفتها كتلة المؤتمر) وأضاف: (ولن يحدودوا لأن هذه المواد لا وجود لها... أصبحوا يكذبون بسهولة مع إنهم يقولون أنهم دعاة التغيير..).

هل مارست أحزاب المشترك تضليلا على السفير الأمريكي؟



بالتأمل في مضامين تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية والإجراءات التي اتخذها البرلمان حيال التعديلات الدستورية لا يستبعد مراقبون أن أحزاب المشترك مارست تضليلا على السفير الأمريكي والمتحدث باسم وزارة خارجيته من بعده، إذ جاء في مقدمة البيان الأمريكي متابعيهم للتقرير المتعلقة بـ «القرار الواضح لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن بالتصويت على حزمة من الإصلاحات الدستورية خلال جلسة برلمانية» في حين الإجراء البرلماني المتخذ يوم السبت ١ يناير لم يخرج عن الضوابط الوظيفية لمجلس النواب... إطار تقديم مشاريع تعديلات القوانين للنقاش... حيث قدم ثلث أعضاء مجلس النواب طلبا للتعديل مرفقا بنص مشروع التعديلات الدستورية المقترحة معبرين عن أملهم بأن يحظى طلبهم بالاهتمام والنقاش، وهذا يعني ان (حزمة الإصلاحات الدستورية التي قرر الحاكم التصويت عليها في جلسته البرلمانية) وفقا لبيان الخارجية الأمريكية لاتزال في طور المقترحات والنقاش ولن يتم مناقشتها ومن ثم إثرؤها بالملاحظات و«التصويت» عليها أو رفضها إلا بعد ١٠ يوما من تاريخ تقديمها، ومن هنا يستنتج ان بيان الخارجية الأمريكية لم يكن بحاجة لأن يدعو -بصورة عاجلة- كافة الأطراف إلى إرجاء التحرك البرلماني والعودة إلى طاولة المفاوضات) إلا من حيث انزعاج المشترك من الضوابط الوظيفية للمواعيد الدستورية والقانونية بين تاريخ تقديم الطلب لمشروع التعديلات ونقاشها، والفترة الزمنية المتبقية للبرلمان..

ومالم يكن السفير الأمريكي تعرض لما يبدو أنه تقرير سياسي ومعلومات تضليلية حول مشروع التعديلات وطبيعة الإجراء البرلماني يرى سياسيون أنه كان الأحرى ببيان خارجية بلده نصم (المعتصمين عند بوابة مجلس النواب بمناقشة حزمة الإصلاحات وابداء الآراء والملاحظات حولها).

الجندي: احتجاج المشترك استخفاف بعقول الجماهير



لا يجد السياسي/ عهده محمد الجندي مبررا كافيا لردود الأفعال الغاضبة من قبل أحزاب اللقاء المشترك حيال التعديلات (سواء من حيث الكفاءة في الشوارع والاعتصامات على باب مجلس النواب أو من حيث الشكوى والتسكع على أبواب السفارات والهيئات والمنظمات الدولية والاستناد بها للتدخل في الشؤون الداخلية).. ويعتبر الجندي مطالبة المشترك بالتعديلات أمس واستهانها وذمها اليوم للتعديلات التي جاءت استجابة لمطالبها العلنية تناقضا قاصدا أمام الشعب، ونوعا من الاستخفاف والاستهانة بعقول وإرادة ووعي أبناء الشعب.

وانتقد الجندي سعي المشترك للاستفتاء بالولايات المتحدة الأمريكية واحتفاء المشترك بتصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الجمعة قبل الماضية الذي دعا فيه البرلمان -وبصورة عاجلة- إلى إرجاء التحرك البرلماني والعودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق يرحب به كل من الشعب اليمني وأصدقاء اليمن، وجاء في مقدمة البيان الصادر باسم الخارجية الأمريكية «إن الولايات المتحدة تابعت التقارير المتعلقة بالقرار الواضح لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن بالتصويت على حزمة من الإصلاحات الدستورية خلال جلسة برلمانية»..

ويوضح القيادي الحزبي الجندي: «لقد كانت الخارجية الأمريكية في مثل هذا التصريح تطبق ما وصل إليها من مقترحات من السفارة الأمريكية التي كشفت عما وصلها من الشكاوى الكاثية لأحزاب اللقاء المشترك التي تزعم أنها بعيدة عن مثل هذه الشبهات السياسية المثيرة للريبة والشك في سمعة أحزاب تزعم أنها إسلامية وقومية واشتراكية وتقديمية لا تقبل هذا النوع من الشبهات».